الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«المشتركة» توقع عقد مناقصة بـ 109 ملايين دينار

وقعت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات عقد مناقصة تابعة لوزارة الأشغال مع الشركة الصينية China First High Way Engineering Co (موكلي المجموعة) بقيمة 108,8 ملايين دينار.
وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن العقد خاص بإنشاء وإنجاز وصيانة الطرق والتقاطعات على الجزء الغربي من الطريق الدائري الخامس، وبمدة تنفيذ قدرها 1400 يوم. وأوضحت الشركة في البيان، أن الأثر المالي المتوقع على بيانات الشركة هو نفس الأثر المذكور في إفصاحها بتاريخ 11 يوليو 2015، وهو عبارة عن تحقيق نسبة هامش ربح قدرها 1٪ من قيمة المشروع بصفتها وكيلا عن الشركة الصينية، وسيتم تحصيل هذه النسبة على ضوء تنفيذ أعمال المشروع على مدة 4 سنوات.

توصية بتوزيع 30 فلسا أرباحا نقدية للسهم

«زين»: 154 مليون دينار أرباح 2015

أعلنت مجموعة زين أن نتائجها المالية المجمعة سجلت أرباحا صافية بقيمة 154 مليون دينار، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2015، بربحية للسهم بلغت 40 فلسا.

وذكرت المجموعة التي تملك وتدير ثماني شبكات اتصالات متطورة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أن عملياتها التشغيلية حققت إيرادات مجمعة بلغت قيمتها 1,14 مليار دينار عن العام 2015، مقارنة مع إجمالي إيرادات 1,21 مليار دينار عن العام 2014.

وقال رئيس مجلس إدارة مجموعة زين أسعد أحمد البنوان في تعليقه على هذه النتائج: «لقد تأثرت المؤشرات المالية للمجموعة بالأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها أسواق المنطقة، والتقلبات لأسعار صرف العملات، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية والتوترات السياسية، التي أثرت على الأوضاع الاجتماعية والتركيبة السكانية في بعض المناطق، ويضاف إلى ذلك سداد رسوم رخصة الجيل الثالث في العراق، والجيل الرابع والترددات الإضافية للجيل الثالث في الأردن».

وأوضح البنوان أنه بالرغم من هذه التحديات والأجواء التنافسية العالية، فقد حافظت المجموعة نسبيا على المكاسب التي حققتها عملياتها التشغيلية خلال هذه الفترة، حيث جاءت قاعدة العملاء بنسبة نمو بلغت 3٪ لتصل إلى 45,6 مليون عميل، لتحافظ المجموعة على ريادتها السوقية في خمسة أسواق من أصل ثمانية في منطقة عملياتها.

وأضاف: «بلغ حجم الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات الـ 499 مليون دينار، مقارنة مع 507 ملايين دينار عن العام 2014، وبلغ هامش الـ 44٪ بنسبة ارتفاع بلغت 2 نقطة مئوية.

وعن النتائج المالية لفترة الربع الأخير من العام 2015، فقد جاءت المؤشرات المالية بنسب نمو مشجعة، حيث بلغت الإيرادات المجمعة 283 مليون دينار، بينما ارتفعت الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد والاستهلاكات إلى نحو 127 مليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت 7٪، وبلغ هامش الـ 45٪ بنسبة ارتفاع بلغت 4,4 نقاط مئوية، وارتفعت الأرباح الصافية بمقدار 8٪ لتصل إلى 36 مليون دينار.

أسعد البنوان

البنوان: 500 مليون دينار الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات

جيجنهايمر: زين تقطع خطوات متقدمة لبناء كيان رقمي مستدام

زين ترفع أرباحها الصافية بنسبة 8٪ عن فترة الربع الأخير من العام

وكان مجلس إدارة مجموعة زين الذي اعتمد أمس النتائج المالية المجمعة، قد أوصى بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 30 فلسا للسهم الواحد (هذه التوصية خاضعة لموافقات الجمعية العمومية والجهات الرسمية)، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

الجدير بالذكر أن الارتفاع الأخير في سعر صرف الدولار مقابل سعر صرف الدينار، والتقلبات في سعر صرف العملات، وعلى وجه الخصوص في العراق والسودان، كلف المجموعة 218 مليون دولار على مستوى الإيرادات، و30 مليون دولار على مستوى الأرباح الصافية.

وبين البنوان أن الأداء المالي للعمليات التشغيلية عن هذه الفترة الصعبة، جاء جيدا نسبيا، مقارنة مع النضج الحاصل، والتشبع المتنامي لقطاع الاتصالات في أسواق المنطقة، وكذلك التحديات المرتبطة بالاطار التشغيلي، فقد أكد أن المجموعة مازالت مستمرة في دعم استثمارات بنيتها التحتية، حيث بلغت النفقات الرأسمالية 797 مليون دولار أميركي (باستثناء زين السعودية) ـ تمثل 21٪ من إجمالي الإيرادات المجمعة ـ وهو ما يعكس التزام المجموعة اتجاه قاعدة عملائها، ورغبتها المستمرة في الحفاظ على موقعها الريادي.

وأفاد بقوله: «لقد نجحت مجموعة زين في تعزيز مراكزها التنافسية في خدمات نقل البيانات، والتي باتت تمثل ميدان التنافس الجديد لشركات الاتصالات، حيث عززت زين من خدمات قطاع البيانات على شبكاتها (الجيل الثالث والرابع)، لتسجل إيراداتها في هذا المجال (باستثناء خدمات الرسائل القصيرة وخدمات القيمة المضافة) نموا بمقدار 15٪، وذلك مقارنة مع العام 2014، وهو ما مثل 20٪ من إجمالي الإيرادات المجمعة.

وتابع بقوله «لقد شهد العام 2015 استمرار المجموعة في تبني اتجاهها الاستراتيجي الجديد، حيث نجحت في إرساء أسس صلبة لمبادراتها الاستثمارية والتجارية، واقامت شراكات استراتيجية على المستوى الإقليمي والدولي للدخول إلى مسارات نمو جديدة، والتي تعول عليها كثيرا في رؤيتها المستقبلية، لتوليد المزيد من العوائد وتنويع الموارد المالية».

وذكر البنوان أن مجلس الإدارة على ثقة بأن التوجهات الاستراتيجية التي تتبناها المجموعة حاليا، ستضعها في بؤرة الأحداث والتحولات النوعية التي تشهدها صناعة الاتصالات على مستوى المنطقة، كما أنها ستكون الداعم الرئيسي لها في مواجهة تزايد مستويات المنافسة، وفي المقابل ستسعى المجموعة جاهدة إلى تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الطاقات التكاملية بين عملياتها التشغيلية.

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي في مجموعة زين سكوت جيجنهايمر: «مع الإقرار بأن أسواق المنطقة تواجه تنافسا متزايدا وأوضاعا أمنية وسياسية متردية في عدد من الدول، علاوة على تآكل وتراجع حاد في الإيرادات التقليدية، بسبب منصات خدمات التراسل ومنصات خدمات الصوت عبر الانترنت VoIP، فإن مجموعة زين تدرك حجم التحديات التي تواجه طبيعة أعمالها».

وقال: «انطلاقا من هذا، فقد انصب تركيزنا خلال هذه الفترة، في الحفاظ على قيمة أعمالنا الجوهرية، وفي نفس الوقت بناء عالمنا الرقمي الخاص بنا، والذي تجتاح خدماته حاليا قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد نجحنا في تحقيق قدر كبير من أهدافنا الاستراتيجية بتحديد الفرص الجديدة في هذه المجالات الناشئة».

وبين انه بوصف الخدمات الرقمية تقدم مساحة جديدة لنمو عمليات شركات الاتصالات، فإن الطلب عليها يرتفع بشكل متزايد، كما أن المشاريع الناشئة وشركات الأعمال القائمة قد بدأت في رصد فرص النمو المتاحة، وبناء قواعد انتشار لها في العديد من القطاعات كالتجارة الإلكترونية، الشبكات الاجتماعية، الخدمات المالية، والمحتوى الرقمي.

واشار الى ان هذه المتغيرات دعتنا إلى التركيز على الفاعلية التشغيلية لعملياتنا حتى نواكب هذه التحولات، ولتحقيق هذا الغرض، أطلقنا سلسلة مبادرات لتوائم أدائنا التشغيلي، وتعزيز خططنا للنفقات الرأسمالية القائمة على أساس القيمة، وترشيد التكاليف، وقد امتدت هذه المبادرات لتشمل الشركات التابعة لتقليص تكاليف الربط الدولية، وتطوير الشبكات.

وتابع قائلا: «هذه المبادرات سيكون لها بالغ الأثر في الحفاظ على هوامش متعافية لعملياتنا، كما أنها ستساعدنا في الاستمرار في المحافظة على موقعنا الريادي، وتعزيز حصصنا السوقية، ومواجهة تهديدات تآكل السوق بسبب لاعبي الـ OTT».

وكشف أن المجموعة تسعى نحو بناء كيان رقمي مستدام يخدم الأفراد وقطاع الأعمال من خلال تبني مشاريع المدن الذكية ومراكز الاتصالات وغيرها، فقد بين أن المؤشرات الإيجابية التي حققتها في الربع الأخير شهدت نسب نمو مشجعة على مستوى الأرباح الصافية، وحجم الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات، وهو الأمر الذي سيدفع المجموعة إلى مواصلة المبادرات التحويلية التي شرعت في تنفيذها على كل المجالات.

سكوت جيجنهايمر

الكويت:

ما زالت زين الكويت تقدم نفسها كلاعب رئيسي رائد في خدمات الاتصالات المتنقلة في الكويت، حيث ما زالت تحتفظ بصدارة الحصة السوقية على مستوى عدد العملاء وحجم الإيرادات، وعلى الرغم من الأوضاع التنافسية العالية التي تتسم بها السوق الكويتية – وهي من الأسواق الرئيسية لعمليات المجموعة – فقد نجحت الشركة في رفع قاعدة عملائها بنسبة 9٪ لتبلغ 2,9 مليون عميل.

وبسبب المنافسة السعرية التي احتدت في العام الماضي، فقد تأثرت المؤشرات المالية للشركة، حيث بلغت الإيرادات السنوية 1,07 مليار دولار، وبلغ حجم الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات 526 مليون دولار، وهو ما عكس هامشا قويا بلغ 49٪، فيما بلغت الأرباح الصافية 314 مليون دولار.

وبفضل الكفاءة التشغيلية لشبكة الجيل الرابع لديها، فقد رفعت الشركة من حجم إيراداتها في خدمات نقل البيانات (باستثناء خدمات الرسائل القصيرة وخدمات القيمة المضافة) بنسبة 2٪، لتمثل 36٪ من إجمالي الإيرادات.

العراق:

الظروف الاستثنائية التي تواجه عمليات زين في العراق، والمتمثلة في تفاقم حالة عدم الاستقرار الاجتماعي، والتي نتج عنها نزوح الملايين من بعض المناطق التي تشهد نزاعات وأوضاعا مضطربة، والإغلاقات المؤقتة المتكررة للشبكة، وما يرتبط بذلك من تكاليف تشغيلية مرتفعة، ويضاف إلى ذلك تطبيق ضريبة المبيعات الجديدة بنسبة 20٪على خدمات الاتصالات، إلى جانب مجموعة واسعة من الزيادات الضريبية على بنود أخرى في العراق، أثرت سلبا على الإنفاق على خدمات الاتصالات.

وفي ظل المنافسة الشديدة وتقلبات أسعار صرف العملات، فقد جاءت المؤشرات المالية للشركة على النحو التالي، حيث بلغت الإيرادات السنوية 1,22 مليار دولار، فيما بلغت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإستهلاكات 480 مليون دولار، بينما بلغ صافي الأرباح 122 مليون دولار.

السودان:

تواصل شركة زين السودان أداءها التشغيلي القوي، حيث حققت نسب نمو مشجعة في كافة مؤشراتها المالية خلال هذه الفترة، سواء بعملة الدولار الأميركي أو بالعملة المحلية (الجنيه السوداني)، حيث سجلت الإيرادات نسبة نمو بلغت 7٪ مقارنة بالعام الماضي، لتصل إلى نحو 717 مليون دولار (فيما بلغت نسبة الزيادة بالجنيه السوداني 13٪ لتصل إلى نحو 4,56 مليارات جنيه سوداني).

وشهدت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات نسبة نمو بلغت 15٪، لتصل إلى 311 مليون دولار (بزيادة 22٪ بالجنيه السوداني)، فيما بلغت الأرباح الصافية 163 مليون دولار بنسبة نمو بلغت 67٪ (بزيادة بلغت 77٪ بالجنيه السوداني)، وارتفعت إيرادات خدمات البيانات بشكل كبير مقارنة بنفس الفترة من العام 2014 بنسبة 91٪، لتمثل ما نسبته 11٪ من إجمالي الإيرادات المجمعة للشركة، كما شهدت قاعدة العملاء نسبة نمو إيجابية عن هذه الفترة، لتصل إلى نحو 11,9 مليون عميل، بنسبة ارتفاع بلغت 4٪، وذلك مقارنة مع العام 2014.

السعودية:

شهدت النتائج المالية لشركة زين السعودية تحسنا ملحوظا في العام 2015، حيث تمضي الشركة قدما، وبنجاح في خطة التحول التي تقوم بها، وقد نجحت الشركة في تخفيض صافي الخسارة على مستوى العام الماضي بنحو 23٪ ليبلغ 259 مليون دولار، مقارنة بالعام 2014.

وبفضل جهود الشركة في تعزيز تجربة العملاء، خاصة فيما يتعلق بتدعيم مستوى جودة وسرعة وتغطية الشبكة، وقدرتها على إنهاء المرحلة الأولى من مشاريع التطوير والتحديث، فقد ارتفعت قاعدة العملاء بنسبة 32٪ لتصل إلى نحو 11,9 مليون عميل، وارتفعت الإيرادات بنسبة 8٪ لتصل إلى نحو 1,86 مليار دولار، وبلغت الأرباح التشغيلية قبل خصم الفوائد والإستهلاكات 434 مليون دولار، وارتفع هامش إلى 23٪.

واستفادت خدمات نقل البيانات على شبكة الجيل الرابع لديها بالتحولات الكبيرة في السلوك الاستهلاكي للعملاء، وذلك مع تزايد الاهتمام بالمحتوى الرقمي في المملكة، وهو ما نتج عنه ارتفاع متواز في معدلات استخدام خدمات البيانات، حيث ارتفعت ايرادات البيانات بنسبة 58٪ (باستثناء خدمات الرسائل القصيرة وخدمات القيمة المضافة)، وهو ما يمثل 25٪ من إجمالي إيرادات للشركة.

الأردن:

تواصل شركة زين الأردن ريادتها في المملكة على الرغم من طبيعة المنافسة المتزايدة التي تتسم بها هذه السوق، حيث تمكنت شركة زين الأردن من زيادة قاعدة عملائها بنسبة 6٪، مقارنة مع العام 2014، وبلغت الإيرادات السنوية 459 مليون دولار، فيما بلغت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإستهلاكات 251 مليون دولار، بينما بلغت الأرباح الصافية 122 مليون دولار، بنسبة ارتفاع بلغت 7٪.

وعلى صعيد خدمات البيانات، فقد استفادت الشركة من إطلاق خدمات الجيل الرابع (خلال الربع الأول من العام 2015)، لتحقق خدمات البيانات على شبكتها قفزة كبيرة) باستثناء خدمات الرسائل القصيرة وخدمات القيمة المضافة) بنسبة نمو بلغت 18٪، لتمثل ما نسبته 29٪ من إجمالي الإيرادات.

البحرين:

جاءت النتائج المالية السنوية لشركة زين البحرين مشجعة للغاية، حيث عكست قوة أدائها التشغيلي عن هذه الفترة، فقد حققت الشركة أرباحا صافية بقيمة 14 مليون دولار، بزيادة قدرها 24٪، بينما بلغت الإيرادات 191 مليون دولار، فيما بلغت الأرباح التشغيلية قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات 75 مليون دولار، وهو ما عكس هامش بنسبة 39٪.

وإذ شهد العام 2015 استمرار الشركة في تعزيز استثماراتها لشبكة الجيل الرابع، والتي انعكست بدورها على حجم إيرادات البيانات، فقد سجلت الشركة ارتفاعا في حجم ايرادات البيانات) باستثناء خدمات الرسائل القصيرة وخدمات القيمة المضافة) بنسبة 11٪، وهو ما يمثل 33٪ من إجمالي الإيرادات.

لا أزمة في الكويت بمقدار ما في إدارتها العامة من ضعف

«الغرفة»: الإصلاح المالي في الكويت ظاهرة كلامية

أصدرت غرفة تجارة وصناعة الكويت مذكرة بشأن الإصلاح المالي والرؤية التنموية للكويت بعنوان "ليس في الكويت من أزمة إلا بمقدار ما في ادارتها العامة من ضعف"، وذلك في ضوء أزمة انخفاض أسعار النفط. وتناولت الغرفة المذكرة في 4 محاور رئيسية هي كالتالي:

● أولا: نحو مرحلة استعادة التوازن

بين سبعينيات القرن الماضي ومنتصف عام 2014، سجل سعر برميل النفط سلسلة متقطعة من الارتفاعات الرئيسية التي وصلت به الى أكثر من 110 دولارات (2013)، كما سجل سلسلة مقابلة من التراجعات الأكثر حدة، والتي هبطت به الى حدود سبعة دولارت فقط (1986). وهذا المشهد المتكرر على مساحة أربعين سنة أو تزيد، رافقته – في الكويت – ظاهرة بالغة الغرابة والضرر تعاود الحضور مع كل مد وجزر، وتتمثل بتزايد الاهتمام بالإصلاح المالي والاقتصادي الى اقصى درجات الكلام كلما انتكست أسعار النفط وانخفضت ايرادات الميزانية العامة، ثم سرعان ما ينحسر هذا الاهتمام مع أول بوادر عودة هذه الأسعار الى الارتفاع، ليبقى الإصلاح في الكويت ظاهرة كلامية. ومنذ منتصف عام 2014 حتى نهاية يناير 2016، خسر برميل النفط الكويتي 75٪ من سعره، مسببا انخفاضا نسبته قرابة 30٪ في قيمة الأصول، وأكثر من 40٪ في حجم تداول الأوراق المالية، و8٪ في قيمة صرف الدينار مقابل الدولار. ورغم ما تحمله هذه المؤشرات من انذارات خطيره، ورغم ما قدمه صاحب السمو الأمير من توجيهات صريحة مباشرة ومن قدوة واعية رائعة في هذا الصدد، نلاحظ أن السلطتين التشريعية والتنفيذية قد تعاملتا مع الأزمة حتى الآن على منوال تعاملهما مع سابقاتها، تصريحات تناقض بعضها، ولجان تلد أخرى، ومقترحات صدرت طبعتها الأولى قبل عقود. إن ما يتسم به تعامل السلطتين مع الأزمة من تهاون وتهوين، ومن ارتباك وتأجيل، لأمر يدعو الى القلق، ويفسح في المجال أمام كثرة التدخلات وانتشار الاشاعات. وهذا بالذات ما دفع غرفة تجارة وصناعة الكويت الى اعداد هذه المذكرة، مع علمها بأنها لن تخرج في مجملها عما سبق لها، ولجهات ومؤسسات وشخصيات وطنية وأجنبية كثيرة، أن أعلنته من مواقف ونشرته من دراسات ومذكرات، ونظمته من ندوات ومؤتمرات، محذرة من مخاطر النهج الاستهلاكي العقيم والاقتصاد الريعي المتواكل.

● ثانيا: الإصلاح المالي بين المصارحة والتصريحات

ثمة اجماع علمي على الأقل بأن الإصلاح المالي المطلوب في الكويت يقتضي إعادة هيكلة كاملة للمالية العامة في البلاد، تتطلب – فيما تتطلب – معالجة الهدر بكل أشكاله، وقصر الدعم على مستحقيه من الأفراد، وربطه بأولويات القطاعات والأنشطة وبكفاءة الأداء بالنسبة للمؤسسات. وتتطلب فيما تتطلب، إيجاد نظام ضريبي بأفضل أسلوب ممكن، وإعادة تسعير السلع والخدمات العامة والأراضي، واحياء برامج الخصخصة كمدخل أساسي من مداخل تخفيض اعباء الدولة وتكاليفها من جهة، ولكي يستعيد القطاع الخاص دوره التنموي من جهة أخرى. ومهمة بهذا العمق «الجراحي»، وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا يمكن أن تتم من خلال اجراءات انتقائية متتالية ومتفرقة يعلن عن كل منها على حده، وتبعا للضغوط والتسويات، بل لابد للنهوض بهذه المهمة من حزمة متكاملة من السياسات والقرارات والإجراءات التي يعلن عنها جميعا في إطار خطة واضحة الخطوات، يجري تطبيقها بالتدريج وحسب جدول زمني يمتد إلى سنوات عديدة، شريطة احترام مضمونه والالتزام بمواقيته. ذلك أن إصدار قرارات بخفض الدعم، بمنأى عن خطوات جادة للحد من الهدر، ودون إعلان موازٍ عن خطوات زيادة الايرادات من خلال إعادة تسعير السلع والخدمات والأراضي العامة والضرائب المناسبة، سيؤدي إلى انعكاسات سيئة على منهج الإصلاح المالي وعلى الاستقرار الاجتماعي في آن معا. كما أن تقليص الانفاق الاستهلاكي بسياسات انكماشية متشدده سيلحق ضررا بالغا بالنشاط الاقتصادي وبموارد المالية العامة ما لم يكن هذا التقليص لحساب تعزيز الانفاق الاستثماري ورفع كفاءته. وإذا كان من غير المفيد ـ في تركيزنا على مرحلة استعادة التوازن ـ أن نلج في جدالنا العبثي عن كيف اضعنا فرصة التاريخ ومن المسؤول، فإن من الخطأ فعلا التهوين من عمق وصعوبة الأزمة التي نواجهها، واطلاق الأحكام والتصريحات المتناقضة وغير الواقعية بشأنها، بل يجب أن نضع أمام المواطن كل النقاط فوق كل الحروف وتحتها. ولئن كانت مسؤولية مأزقنا الاقتصادي الحالي تقع على عاتقنا جميعا بلا استثناء وكل حسب موقعه وصلاحياته، فإن مسؤولية استعادة التوازن تقع أيضا على كاهلنا جميعا وكل حسب موقعه وصلاحياته. ومن هنا، نجد من واجبنا أن نشير بإيجاز إلى الحقائق التالية توضيحا وتصحيحا لبعض المفاهيم:

1ـ الإصلاح المالي الذي نحتاج إليه عملية صعبة ومعقدة وموجعة، وتحتاج إلى وقت ورؤية وإرادة، وإلى حزم وصبر وتضحية.

2ـ ليس صحيحا ولا ممكنا أن نحقق إصلاحا ماليا كافيا وناجحا دون أن يتأثر المواطنون، بمختلف شرائحهم وإمكاناتهم.

3ـ ليس صحيحا ولا ممكنا أن نستند إلى احتياطاتنا المالية في معالجة الأزمة. هي تساعد ـ بالتأكيد ـ في تخفيض تكاليف وآلام الإصلاح، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا له.

4ـ رغم قوة الجهاز المصرفي الكويتي وسلامة أوضاعه المالية، ومعدلات سيولته وكفايته الرأسمالية، فإن من الضرورة بمكان أن نعمل وبسرعة لتخفيض الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها بسبب الارتباط الوثيق بين أسعار النفط وأسعار الأصول من جهة، وبسبب درجة التداخل والتشابك بين المجموعات الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية، خاصة أن الاقتصاد الكويتي يسجل منذ عام 2007 حتى الآن أقل معدل لعائد الموجودات في المنطقة (Return/Assets Ratio)، والذي لم يتجاوز في الكويت 5,7٪، مقابل 8,3٪ في البحرين، و8,7٪ في الإمارات، و9٪ في السعودية، 11,3٪ في قطر، و11,5٪ في عمان.

5ـ أعربت الغرفة مرارا عن تأييدها لإيجاد نظام ضريبي ملائم في الكويت. وقد قاربت وزارة المالية الكويتية على انجاز مسودة «قانون ضريبة أرباح الأعمال»، ولكننا ـ وللأسف الشديد ـ لم نسمع حتى الآن عن دراسة تؤكد أن هذه الضريبة بالذات هي البوابة الأفضل لدخول الكويت الى عصر «النظام الضريبي الحديث».

6ـ في إقرار أي إجراء لزيادة الإيرادات العامة أو تخفيض الإنفاق العام، يجب ألا يكون المعيار الأساسي هو حجم الجباية أو الوفر المتوقع من هذا الإجراء، بل يجب أن يكون إلى جانب هذا المعيار وقبله معيار العدالة ومعيار الانعكاسات المتوقعة على النشاط الاقتصادي العام. وبتعبير آخر، ان الجدوى الاقتصادية والاجتماعية أهم بكثير من حصيلة الجباية أو الوفر.

● ثالثا: الرؤية التنموية وإستراتيجية التيسير التجاري

ثمة فارق كبير بين «تنويع ايرادات الميزانية العامة» و«توسيع القاعدة الإنتاجية»، ومن الخطأ في معالجة أوضاعنا الاقتصادية أن نركز على جانبها المالي فقط، بل لابد من أن يسير الإصلاح المالي بالتوازي مع الإصلاح الاقتصادي المتمثل بالرؤية التنموية لتوسيع القاعدة الإنتاجية. وبما أن تعزيز الايرادات العامة يرتبط، وبقوة وبالضرورة، بتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فإن برنامج الإصلاح المالي يجب أن يصمم اصلا في ضوء الرؤية التنموية وبما يخدم مشاريعها وتوجهاتها. وسواء طالت أزمة انخفاض أسعار النفط أم شهدت انفراجا غير بعيد، فإن مغامرتنا الخطيرة والمستمرة في الاعتماد شبه الكلي على منتج وحيد يجب أن تنتهي، ولمصلحة رؤية تنموية حقيقية مستدامة، تستند الى قوة عاملة وطنية، ويقود قاطرتها قطاع خاص كفء، وتتمتع منتجاتها وخدماتها بتنافسية دولية عالية. وهذه الرؤية لا تتعارض مع الاستراتيجية التي أطلقها حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي ودولي، بل هي تتكامل معها وتشكل منطلقا لها. لأن بناء اقتصاد حقيقي شرط أساسي لنشوء اقتصاد مالي داعم. وفي اعتقادنا أن الكويت يجب أن تتوجه في رؤيتها التنموية نحو الاستثمار في التعليم، ومشاريع البنية الأساسية الضخمة كالموانئ البحرية والمنافذ البرية والمطارات والمواصلات، وفي دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي المعرفة والطاقة المتجددة. فأهم ما تملكه الكويت من أصول مستدامة هو حيوية شعبها واستراتيجية موقعها. وهي ـ في مرحلة استعادة التوازن كما في مرحلة ما قبل النفط ـ مؤهلة لأن تلعب دورا لوجستيا حيويا وبالغ الأهمية.

● رابعا: المرتكزات الأساسية للإصلاح المالي والرؤية التنموية

1ـ التخصيص: من المتفق عليه أن بوابة الإصلاح الاقتصادي هي إيجاد البيئة المناسبة ليستعيد القطاع الخاص دوره الاقتصادي والاجتماعي باعتباره قاطرة التنمية، مع كل ما يعنيه ذلك من تفعيل قانون وسياسات الخصخصة، واطلاق قوى المنافسة العادلة، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. والدعوة إلى عودة الدولة لدورها الاقتصادي في اقتصادات السوق، هي في الحقيقة دعوة إلى تحسين أدائها الاقتصادي من خلال التركيز على دورها التخطيط والرقابة والمتابعة، وتصحيح الانحراف والحفاظ على عدالة المنافسة.

2ـ التعليم: خلال العقود الأربعة الماضية، التي لم تنجح خلالها الكويت في الإمساك بفرصة التاريخ، تعددت تجارب الإصلاح الاقتصادي الناجحة في العالم، فانتقلت دول عديدة إلى مراحل متقدمة من النمو وكسرت حاجز الفقر والتخلف مثل، الصين، الهند، كوريا، تركيا، اندونيسيا، ماليزيا وسنغافورة.

3ـ الإدارة العامة: رغم التداعيات الكثيرة والضغوط الهائلة الناجمة عن انخفاض الإيرادات النفطية، فإن هذا الهبوط ليس سبب الأزمة المالية والتنموية التي تعانيها الكويت الآن، بل هو المناسبة التي كشفت عن عمق الأزمة وخطورتها. أما الأزمة بحد ذاتها فهي الحصاد المر لعقود من تسابق السلطتين على كسب ود البيروقراطية المهيمنة على صندوق الانتخاب. وهي الحصاد المر لعدم الالتزام بفصل السلطات مجاملة حينا، ومهادنة حينا، وضعفا في أكثر الأحيان.

● الخلاصة

ختمت الغرفة مذكرتها قائلة: "انه قبل ستة قرون ونيف، كتب المقريزي رسالة عن ارتفاع الأسعار في مصر، ختمها بالقول: "ليس بالناس غلاء إنما نزل بهم سوء التدبير والإدارة". وننسج على منوال عبارة المقريزي، ونلخص العلاقة بين تجاوز الأزمة وإصلاح الادارة العامة فنقول: ليس في الكويت من أزمة إلا بمقدار ما في إدارتها العامة من ضعف".